الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة
" دراسة تحليلية لواقع الدول العربية "

د/ محمد محروس سعدوني

مدرس الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية كلية الحقوق / جامعة الزقازيق

ملخص الدراسة

حظى الشمول المالي باهتمام كبير في الفترة الماضية في مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أو المتخلفة ، ويرجع ذلك لدوره الكبير في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، ولقد ساهمت الثورة التكنولوجية في مجال البرمجيات في تعزيز الشمول المالي، ونهدف من هذه الدراسة إلى تطوير دور الشمول المالي في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة في الوطن العربي ، لكون أن الشمول المالي أصبح يمثل ركيزة أساسية لمكافحة الفقر ، والبطالة ، ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية لمختلف شرائح المجتمع.

وإزاء ما تشهده الدول العربية من تدني مؤشرات الشمول المالي مع إزدياد حدة الفقر والبطالة ، تظهر أهمية موضوع الشمول المالي وإعطائه الأولوية باعتباره ركيزة من ركائز تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ، القطاع المصرفي ، السياسة النقدية، التنمية المستدامة ، الخدمات المالية والمصرفية.

Abstract

Financial inclusion has received great attention in the past period in various countries of the world, whether developed or underdeveloped, due to its great

(ISSN: 2356 - 9492)

role in achieving sustainable development goals, The technological revolution in the field of software has contributed to the enhancement of financial inclusion.

We aim from this study to develop the role of financial inclusion in achieving sustainable development goals in the Arab world, as financial inclusion has become a mainstay for combating poverty and unemployment and contributes to achieving economic growth by expanding the scope of financial and banking services for various segments of society.

In view of the decline in financial inclusion indicators in the Arab countries, with the increase in poverty and unemployment, the importance of the issue of financial inclusion and giving it priority as a pillar of achieving sustainable development appears.

Keywords: financial inclusion, banking sector, monetary policy, sustainable development, financial and banking services.

المقدمة

يُعد الشمول المالي في الوقت الحاضر ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية لأنه يعمل على مواجهة الفقر والتقليل من حدة البطالة ، خاصة أن دول العالم الثالث التي تظهر التقارير والدراسات أنها تواجه مشاكل اقتصادية ومالية وبالأخص مشاكل تمويل الاستثمار والتنمية لديها معوقات في تمويل المشروعات الصغيرة ، مما يجعل الحاجة ملحة لتوسيع وتشجيع نطاق الشمول المالي ، وتقديم كافة الخدمات المالية مثل القروض والائتمان والادخار والتأمين والدعم بشكل أكثر فاعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لدورها العام في التنمية وخلق فرص العمل.

ومما هو جدير بالذكر أن توسيع نطاق الشمول المالي وتطويره ليس في حد ذاته هدفاً، بل أداة لتحقيق غاية كبرى ، وذلك لدوره الكبير في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية ، من تحسين مستوى المعيشة وتطوير عنصر العمل ، وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والحد من الفقر ، وتحقيق العدالة ، وتأمين الرفاهية ، وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

يساعد الشمول المالي في الحصول على الائتمان بين جميع شرائح المجتمع الفقراء والأغنياء ، وعلى الرغم من حاجة الفقراء إلى الائتمان أكثر بهدف التعليم والاستهلاك ، ولكن الواقع يظهر أن الشرائح الأكثر غنى مثلاً في خدمة الائتمان تكون لها ميزة عن الشرائح الأقل دخلاً فتقترض الشرائح الغنية بنسب أعلى من الشرائح الفقيرة ، وقد يعود ذلك إلى المخاطر المرتفعة المرتبطة بافتقار المقترضين الفقراء إلى الضمانات الحقيقية كالعقارات في حال التخلف عن السداد.

يعتبر توفير التمويل اللازم للفقراء وأصحاب المشروعات الصغيرة ، أمر بمثابة متطلب من متطلبات التنمية وذلك لتقليص الفقر وتحقيق الترابط الاجتماعي ،

(ISSN: 2356 - 9492)

ويجب أن يصبح هذا هدف أساسي من أهداف الشمول المالي ، حيث إن إمكانية الوصول إلى التمويل هو صيغة من صيغ التمكين للمجموعات المعرضة للوقوع في الفقر، ويشير الشمول المالي إلى تقديم الخدمات المالية بتكلفة يمكن تحملها إلى أجزاء واسعة من غير المحظوظين وذوي الدخل المتدني ، وتشمل هذه الخدمات المالية المتنوعة الائتمان ، والتوفير ، والتأمين وتسهيلات الدفع والتمويلات، وأهم أهداف الشمول المالي توسيع نطاق أنشطة النظام المالي المنظم ليشمل ضمن مظلته أناس من ذوي الدخل المتدني[١].

وطبقاً لتقرير البنك الدولي فإن الشمول المالي يعرف على أنه غياب الحواجز السعرية أو غير السعرية في استخدام الخدمات المالية.

أهمية الدراسة :

يساهم الشمول المالي فى زيادة مقدرة القطاع المصرفي على جذب المدخرات وعمومية تقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف أطياف المجتمع ، فتزيد قدرة القطاع المصرفي على تلبية احتياجات الأفراد الاستثمارية والاستهلاكية (التمويلية)، مما يترتب عليه الحد من مستويات الفقر والبطالة ، ومع العمل على وضع استراتيجية لتطوير القطاع المصرفي للدول العربية فستساهم في الارتقاء بدور هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومع ظهور تحديات كبيرة تواجه القطاع المالي والمصرفي العربي الذي يتطلب منه الإسهام في مواجهة المشكلات الناتجة عن الفقر والبطالة والأمية وانخفاض معدلات النمو ، عن طريق تثقيف الناس وإتاحة الفرصة أمامهم للوصول للشمول المالي.

---

١) تقرير الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مركز البحوث المالية والمصرفية، " الشمول المالى : وجهة نظر مصرفية " الناشر مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، مج١٩ ، ع ١ ، ص ٥٢–٥٨.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد المتطلبات الأساسية لتوسيع نطاق الشمول المالي ، مع تطوير الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، لضم الفئات الغير مستفيدة من الخدمات المصرفية ، مع تمكينهم من تمويل مشاريعهم الاستثمارية ، وإيداع مدخراتهم ، مما ينتج عنه في النهاية الحد من ظاهرة الفقر ، وتقليل البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة.

الإشكالية:

ما أثر توسيع نطاق الشمول المالي في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة في الدول العربية؟

وتتفرع من هذه الإشكالية الأساسية مجموعة إشكاليات تتمثل في :

- ما واقع الشمول المالي في الدول العربية؟
- ما هى أهمية الشمول المالي؟
- ماهى المتطلبات الأساسية لتحقيق الشمول المالي؟
- كيف للشمول المالي أن يؤثر على التنمية المستدامة؟

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها سيتم استخدام خليطاً من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، حيث سأتبع المنهج الوصفي، في بعض أجزاء الدراسة، أتناول فيها الإطار النظري لظاهرة الشمول المالي، كما سأتبع المنهج التحليلي في

(ISSN: 2356 - 9492)

بعض أجزاء الدراسة لشرح وتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية والبيانات التحليلية والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة.

خطة البحث:

سنعالج موضوع البحث في خطة قمنا بتقسيمها على النحو التالي:

الفصل الأول: ماهية الشمول المالي ونشأته وتطوره.

المبحث الأول: نشأة الشمول المالي.

المبحث الثاني : تعريف الشمول المالي.

المبحث الثالث: أشكال الحرمان المالي.

المبحث الرابع : معوقات الشمول المالي.

الفصل الثاني : واقع الشمول المالي في الدول العربية.

المبحث الأول: الشمول المالي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: دور البنية التحتية المالية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي العربي.

الفصل الثالث : أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة.

المبحث الأول : مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

المبحث الثاني : الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثالث : متطلبات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

(ISSN: 2356 - 9492)

الفصل الأول

ماهية الشمول المالي ونشأته وتطوره

يشكل الشمول المالي هدفاً استراتيجياً للاقتصاديات العربية والجهات الرقابية لديها، من أجل تحقيق التكامل بين الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك، إذ يحقق الشمول المالي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات ، وإيجاد مؤسسات مالية قوية تحكمها قواعد تنظيمية ورقابية واعية، مع ضمان استدامة مالية لتلك المؤسسات، وتوفير بيئة تنافسية بين مقدمي الخدمات والمنتجات المالية لتقديم وإتاحة البدائل أمام العملاء.

وسنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول: نشأة الشمول المالي.**
- **المبحث الثاني : تعريف الشمول المالي.**
- **المبحث الثالث: أشكال الحرمان المالي.**
- **المبحث الرابع : معوقات الشمول المالي.**

المبحث الأول

نشأة الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام ١٩٩٣ في دراسة "لشون وثرفت" عن الخدمات المالية في بريطانيا، وقد تناولت الدراسة أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، ثم جاءت بعد ذلك الكثير من الدراسات لتعالج الصعوبات التي يواجهها الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وغير المصرفية[٢].

وقد استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل واسع وبدقة فنية واحترافية منذ عام ١٩٩٩، وعبر عن محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة ، وفرق بين التخلي الاختياري عن طلب المنتجات والخدمات المالية سواء لانعدام الحاجه لها ، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم القدرة للوصول لتلك الخدمات ومن الجائز نطلق عليه التخلي الإجباري وله أسبابه التي نذكرها لاحقاً مثل عدم القدرة على تقديم الضمان الكافي[٣].

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والتي سببت ضرر لمعظم اقتصاديات العالم ، ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي ، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح ، بالإضافة إلى تشجيع وحث مقدمي الخدمات المالية (البنوك وغيرها من المؤسسات المالية) على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

---

٢) د/ صبرى نوفل ، الشمول المالى فى مصر وبعض الدول العربية، مقال ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، ع ٦٦٧، ٢٠١٨.

٣) المرجع السابق.

(ISSN: 2356 - 9492)

واعتبر البنك الدولي الشمول المالي المتمثل في تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء[٤]، وقد تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في خطة التنمية الاقتصادية والمالية .

وأطلقت مجموعة البنك الدولي في عام ٢٠١٣ البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيزهم على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، وتوالت البرامج والخطط في هذا الشأن وأطلقت العديد من المؤسسات العالمية ، مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

ومن أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم بريطانيا وماليزيا ، وتسعى العديد من الدول المتقدمة والنامية حالياً لتطوير استراتيجيات الشمول المالي، وإصدار سياسات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة الشمولية في التشريعات الحالية ، واتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

٤) Douglas Randall and Jennifer Chien, "8 key approaches to accelerate financial inclusion", World Bank, 2017, See Web Site: http://blogs.worldbank.org

المبحث الثاني

تعريف الشمول المالي

هناك أكثر من مصطلح لكلمة الشمول المالي ، فيطلق البعض عليها لفظ الاشتمال المالي ، والبعض الآخر يطلق عليها التعمق المالي ، ومع تعدد الألفاظ نجد أن الدلالة واحدة التي تعني تطور المؤسسات المالية والمصرفية ، وزيادة فاعلية السياسة النقدية وتنويع أدواتها بهدف زيادة جهود المتعاملين لجذب ذوي الدخول المحدودة وربطهم بالنظام المالي مع إتاحة الخدمات المالية لكل أفراد المجتمع في كل المناطق النائية منها والمتحضرة ، وعن طريق كل المؤسسات المالية والمصرفية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مثل التعامل مع وكلاء المحفظة الالكترونية.

تمثل درجة التعمق النقدي عرض النقود بالمعنى الواسع منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعكوس هذه النسبة يعطى سرعة دوران النقود، وكلما زادت درجة التعمق النقدي انخفضت سرعة دوران النقود ولعل انخفاض الشمول النقدي وزيادة سرعة دوران النقود يعكس تضاؤل الوساطة المالية من خلال عدم مقدرة النظام المصرفي على استقطاب مزيد من المدخرات وتستخدم درجة التعمق النقدي كمؤشر من مؤشرات الشمول المالي(٥).

ويستخدم مصطلحا الشمول المالي والحرمان المالي بالتبادل لتعريف مدى قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية، وفي المقابل يشير الحرمان المالي – والذي سنوضح أشكاله في المبحث الثالث من هذا الفصل - إلى العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر منتجات

٥) اشرف عمر عبدالقادر ، وأخرين : دور التقنية المحترفية فى نشر الشمول المالى : دراسة حالة ولاية الجزيرة، مجلة المصرفى ، بنك السودان المركزى ٢٠١٧ ، ص ٢٨ زما بعدها.

(ISSN: 2356 - 9492)

الخدمات المالية الأساسية والتمكن من استخدامها بصورة تلائم احتياجاتهم والتمكن من ممارسة حياة اقتصادية طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه[٦].

وقد عرفت مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع ، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة .

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECO) الشمول المالي بأنه : العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، ومن خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي ، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

كما أن الشمول يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع ، ويتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفاعلية وبطريقة مسئولة، ولابد من نشر الوعي المالي والمصرفي لدى كافة الأطياف ، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثراً إدراكاً للمخاطر والأرباح المرتبطة بالمنتجات المالية.

---

٦) نورين مجدى المين ، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول ، مجلة المصرفى، الناشر بنك السودان المركزى، العدد ٧٧، سنة ٢٠١٥، ص ٥ وما بعدها.

واتساع نطاق الشمول المالي وكبر مظلته لن يؤدى إلى تحسين أحوال الأفراد المعيشية وحسب ولكنه سيكون له أكبر الأثر في سلامة الأنظمة المالية ذاتها، فعلى سبيل المثال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ كشفت عن مدى ضعف الأنظمة المالية ، وأهمية الربط بين كلاً من الشمول المالي والاستقرار والنزاهة وحماية المتعاملين مع المؤسسات المالية ومنتجاتها.

ولتحقيق الشمول المالي يتطلب الأمر تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات ، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب والمدفوعات، وخطط التقاعد ، والتحويلات المالية المحلية والدولية، بالإضافة إلى حماية المستهلك وتعزيز القدرة المالية.

فوائد الشمول المالي :

مظلة الشمول المالي لها فوائد عديدة من أهمها[٧]:

- حماية المدخرات: حيث إن أغلب مدخرات الطبقة البسيطة مبالغ ضئيلة عندما يعمهم الشمول المالي فإن هذه المبالغ ستدخل تحت قوانين البنك المركزي في حماية الودائع عند خسارة البنك أو إفلاسها، كما إن المبالغ المودعة في البنوك تكون محمية من السرقات والكوارث الطبيعية التي تحدث وتهدم معها منازلهم البسيطة.
- تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تمكين الفئات المهمشة من الرجال والنساء للقيام بدورهم المنوط بهم في تنمية المجتمع وتحسين أوضاعهم الاقتصادية

[٧]) راجع فى ذلك:

- World Bank, 2015, The Little Data Book on Financial Inclusion. Institute of International Finance, 2015, Financial Inclusion: A Financial Industry Perspective

(ISSN: 2356 - 9492)

والاجتماعية، وقد عرفت قمة كوبنهاجن الاجتماعية لعام ١٩٩٥ تعريف التنمية الاجتماعية بثلاثة معايير أساسية وهى : الوئام بين الناس، القضاء على الفقر ، التوظيف[٨].

- تحقيق الاستقرار المالي : حيث من الصعب استقرار النظام المالي من دون الشمول المالي ، حيث من غير المقبول أن تكون هناك فئة كبيرة في المجتمع مستبعدة مالياً ، فيعمل الشمول المالي على الربط الرقمي والالكتروني لأعداد كبيرة من الطبقة البسيطة وذوي الدخل المحدود بمقدمي الخدمات المالية والخدمات الحكومية والشركات[٩].
- الشمول المالي يمكن الطبقات البسيطة ومحدودة الدخل من المساهمة في الاقتصاد بشكل أوسع .
- الشمول المالي يساعد على تتبع التدفقات المالية مما يؤدي إلى معاملات أكثر أمنًا وأسرع وكذلك الحد من الفساد والسرقة.
- الشمول المالي يساعد على تسديد الفواتير ، ودفع الأجور بطريقه أكثر سهولة ويسر.
- ويكون للشمول المالي آثاره الإيجابية على القطاع المصرفي في تنويع الأصول والمنتجات التي يصدرها، وجذب عملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، فضلاً عن توفير قاعدة بيانات ضخمة للمؤسسات المالية بشكل يفيد في التحليل عند طرحها منتجات جديدة تشبع

٨) http://ijsrm.in/special%20issue%202/3%20ijsrm.Pdf

٩) H R Khan: Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin Address by Shri H R Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCO , 2011, organized by the Indian Bankers Association and Indian Overseas Bank, Chennai,4 November 2011.

احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الثالث

أشـكـال الحـرمـان الـمـالي

أولاً: الحرمان المصرفي:

ويقصد بالحرمان المصرفي عدم التمكن من الوصول للخدمات المصرفية واستخدامها ، ويتمثل أهم مظهر من مظاهره في الحصول على حساب مصرفي ، فعندما نجد شخص ليس لديه حساب مصرفي ، فهذا الشخص سيكون تحت مظلة الحرمان المصرفي مما ينتج عن ذلك الكثير من السلبيات مثل :

- تعرضه لمخاطر السرقة ، فالحساب المصرفي يضمن للأفراد الحفاظ على أموالهم وعدم تعرضهم للسرقات.
- التعامل البيروقراطي والروتيني العقيم في الحصول على ايراداتهم مثل (الراتب ، المعاش) ، أما الشمول المالي يتيح لهم الاستفادة من التحويلات المالية.
- عدم التمكن من استخدام الأدوات المصرفية في تسوية مدفوعاتهم مثل استخدام الشيكات.
- فقد القدرة على الحصول على القروض أو التمويل.
- عدم الاستفادة من خدمة التحويلات الالكترونية والتي تعتبر أقل تكلفة وأكثر سرعة.

والحرمان المصرفي ليس على وتيرة واحدة أى ليس على إطلاقه (الحرمان المصرفي نسبي) فتتفاوت نسبته من شخص لآخر داخل المجتمع، فهناك ما يسمى بالحرمان المصرفي الكلي : والمقصود به أن مجموعة أفراد داخل المجتمع محرومون تماماً من أى نوع من أنواع الخدمات المصرفية، والحرمان المصرفي

الجزئي، والمقصود به أن مجموعة من أفراد المجتمع لا يكونون محرومين تماماً من الخدمات المصرفية ، وفي نفس الوقت لا يستفيدون من جميع الخدمات المصرفية ومثال ذلك قد يكون لدى الشخص حساب مصرفي جاري ولكنه لا يستفيد من تسهيلات الدفع الالكترونى مثلاً، أو بطاقات الائتمان أو خدمات الشيكات.

ثانياً: الحرمان الادخاري:

ومفاد الحرمان الادخاري هو عدم وضع الأفراد لمدخراتهم في البنوك ، ويعتبر الحرمان من الادخار هو نتاج للحرمان الاجتماعي وليس أحد أسبابه، وترتبط فكرة الحرمان الادخاري ارتباطًا وثيقًا بأنظمة الأجور والمعاشات داخل المجتمع ومستوى الرفاهية الاقتصادية، وإن كان يتسبب الحرمان المصرفي في حدوث معاناة للفرد فيما يتعلق بحياته اليومية، بينما يتعلق الحرمان الادخاري بمسألة أشد خطورة ولها تداعيات أكبر على حياة الفرد المتمثله في الحرمان الاجتماعي(١٠).

ثالثاً: الحرمان الائتماني:

مما لا شك فيه أن الائتمان (القروض) تعتبر أداة مالية جوهرية تمكن الأفراد من الحصول على السلع والخدمات التي تفوق مقدرة دخلهم الدوري (السيارات ، الأثاث) ، بالإضافة إلى زيادة مقدرتهم الاستثمارية، فضلاً عن ذلك ، يعتبر الائتمان أدة حماية في مواجهة الأزمات وصدمات الدخل.

---

١٠ **) Adeyemi Adewale Abideen, Pramanik Ataul Huq, Meera Ahmaed Kameel Mydin, The measurement Model of the Determinants of financial Exclusion among Musilm Micr-enterpreneurs in Ilorin, Nigeria, Journal of Islamic finance, Vol.1 No. 1 (2012), IIUM instititue of Islamic Banking and Finance, ISSN 2289-2117 (O)/2289-2109(P)**

(ISSN: 2356 - 9492)

والحرمان الائتماني مثله مثل الحرمان المصرفي تتفاوت مستوياته ما بين أفراد المجتمع ويختلف من شخص للآخر، فنجد أن هناك ما يسمى بالحرمان الائتماني الكلي والمتمثل في أن هناك مجموعة من أفراد المجتمع لا تتاح لهم فرصة الوصول إلى هذه الخدمة مطلقاً، وهناك نوع أخر أقل حدة من النوع الأول وهو الحرمان الائتماني الغير متناسق أو الغير ملائم: ويقصد به أن أفراد المجتمع الذين يتلقون خدمة الائتمان سواء من مصادر التمويل غير الرسمية أو المصادر الرسمية في ظل شروط تمويل غير مناسبة – فيما يخص بتكلفة التمويل – مقارنة مع سعر الفائدة السائد في السوق.

رابعاً: الحرمان التأميني:

يقصد بالحرمان التأميني أن هناك مجموعة من أفراد المجتمع تقع خارج مظلة التأمين بأنواعه المختلفة ، والحرمان التأميني نسبي ليس مطلقًا داخل المجتمع فهناك أفراد خارج مظلة كافة أنواع الخدمات التأمينية ، وهناك أفراد يتمتعون بالخدمات التأمينية بصورة جزئية، وهناك من يتمتع وتتاح له هذه الخدمات بإجمالها.

وبنظرة واقعية داخل مختلف المجتمعات نجد أن خدمات التأمين منها ما يأخذ الطابع الإجباري مثل التأمين ضد التقاعد عن العمل أو التأمين على السيارات، بينما هناك العديد من الخدمات التأمينية الأخرى ذات طابع اختياري ، ونرى أن الدول لا بد أن تسعى لجعل الغالبية العظمى من أشكال التأمين ذات طابع إجباري لتطول مظلة هذه الخدمات كافة أفراد المجتمع ، مع دمج معظم النشاطات غير الرسمية تحت مظلة الاقتصاد الرسمي.

المبحث الرابع

معوقات الشمول المالي

هناك العديد من المعوقات التي تقف حاجز أمام انتشار وتقديم كافة الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع وهذه المعوقات قد تكون من جانب المؤسسات مقدمة الخدمة فتسمى في هذه الحالة معوقات العرض (عرض الخدمة) أو قد تكون من جانب المستهلكين طالبي الخدمات فنطلق عليها معوقات الطلب (طلب الخدمة).

أولاً: معوقات العرض:

دائمًا ما تسعى المؤسسات المالية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال تقديم خدماتها المختلفة ، وفي سبيل تحقيقها لهذا الهدف تعمل على جذب العملاء الأكثر ثراءً (أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الملاءة المالية) لأنهم يحققوا لهم أرباحاً مرتفعة، وعلى النقيض تهرب تلك المؤسسات من التعامل مع أصحاب الدخول المتدنية لأنهم يحققوا لهم أرباحًا متدنية.

وفيما يخص التوزيع الجغرافي للمؤسسات المالية الرسمية ، نجد أن هناك ضعفًا كبيرًا في فروع تلك المؤسسات في المناطق النائية وبالقرب من أصحاب الدخول البسيطة، وبالتالي هذه الطوائف لا تتوافر لهم التسهيلات والخدمات المالية في النطاق الجغرافي لهم مما يضطرهم إلى اللجوء للمصادر غير الرسمية.

وإن حدث وتمكن أصحاب الدخول البسيطة من الوصول للمؤسسات المالية الرسمية سيواجه هذه الطائفة عائق جوهري ويتمثل في عدم ملاءمة المنتجات المالية لتلك المؤسسات مع متطلبات تلك الطبقة البسيطة من ذوي الدخل المنخفض، وعدم

(ISSN: 2356 - 9492)

الملاءمة قد يتمثل في (تكلفة التمويل ، أو شروطه أو أنظمة إجراءات السداد ، الخ ....).

وغياب مفهوم العائد الاجتماعي لدى أغلب المؤسسات المالية جعلتها تغيب عن ساحة محدودي الدخل أو أصحاب الدخول المتدنية وأصحاب المشروعات الصغيرة لضعف العائد المادي ، وهذا غير حقيقي لأن هناك مشاريع صغيرة ومتوسطة ريادية ذات عائد مادي كبير.

ثانياً: معوقات الطلب:

قد يكون القصور في تقديم الخدمات المالية راجع لمستهلكي الخدمات المالية (طالب الخدمة) وليس مقدمها فقط (المؤسسات المالية) ، فالجهل وعدم المعرفة من جانب فئة كبيرة في المجتمع بطبيعة الخدمات المالية ووظائف المؤسسات المالية[١١]، فضلاً عن عدم المقدرة للوصول إلى المؤسسات المالية ، وذلك لصعوبات قد تتعلق بالبعد المكاني وعدم وجود وسيلة مناسبة للوصول، وقد يلجأ بعض العملاء إلى طلب الخدمات الرسمية من القنوات غير الرسمية لاعتقادهم بوجود العديد من الفوائد سواء من حيث التكاليف أو الثقه أو الراحة.

وقد يكون من ضمن المعوقات من جانب الطلب – المستهلك – أن هناك فئة من السكان غير نشطين اقتصادياً ، وليس لديهم الرغبة في الدخول لدورة الإنتاج، وحتى من لديه نشاط اقتصادي يتعامل بشكل كامل بالاقتصاد النقدي ، أى أنهم يستخدموا النقد والأصول المالية كالذهب أو الأسهم أو تقديم القروض النقدية، أو أخذها بشكل غير رسمي من مقرضي الأموال لتلبية احتياجاتهم المالية ، ولكن هذه الطريقة غير

---

١١) **OECD/INFE, Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey Across Countries and by Gender, Financial Literacy & Education Russia Trust Fund, Paris, 2013, p 36.**

آمنة ومكلفة ومعقدة الاستخدام وتوفر موارد محدودة في حالة حدوث أى مشكلة سواء عجز أو مشكلة اقتصادية تتعلق بالمشروع، وطبقاً لتقارير ودراسات البنك الدولي فإن الوصول إلى التمويل في اللحظات الحرجة له أثر في تحديد قدرة الأسرة على الخروج من الفقر أو عدم الرجوع إليه، وحيث إن النظام المصرفي الحالي يسعى إلى أن يكون كافة تعاملاته الكترونية رقمية لأن تكلفتها بالنسبه للمؤسسة ضئيلة أما التعامل النقدي مكلف للبنوك من حيث تكلفة شركات المرافق المرتبطة به من نقل وتخزين(١٢).

١٢) تشير التقارير إلى ان الاقتصاد النقدى فى مصر يحتل الجزء الأكبر من المعاملات التى تتم فى النظام المالى السائد؛ حيث تجرى أغلب المعاملات فى الاقتصاد غير الرسمى ، والذى يقدر بنسبة ٤٠% من حجم الاقتصاد الرسمى، وذلك عن طريق المعاملات النقدية (النقود السائلة) ، وتشير احدث تقارير البنك الدولى إلى أن ١٣.٧% فقط من المصريين البالغين يمتلكون حسابات مصرفية لدى المؤسسات المالية الرسمية، بما يمثل ارتفاعاً نسبياً من ٩.٧% من عام ٢٠١٤، بالمقارنة مع الدول الأخرى نجد أن مصر تقترب من متوسط تلك النسبة فى منطقة الشرق الأوسط والتى ارتفعت من ١٠.٩% إلى ١٤% من عام ٢٠١٤، ولكنها لا تزال بعيدة عن المستوى العالمى حيث تبلغ النسبة العالمية ٦٠.٧% مرتفعة بمقدار ١٠.١% عن عام ٢٠١٤، كما يشير التقرير إلى ارتفاع عدد من يمتلكون بطاقات خصم إلى ٩.٦% مقارنة بنسبة ٥.١% من عام ٢٠١٤، علاوة على ارتفاع من يدخرون لدى المؤسسات المالية الرسمية بنسبة ٠.٧% إلى ٤.١% وهو ما يدل على تحسن مستمر وان كان غير كاف. أما فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المؤسسات المالية الرسمية، فعلى الرغم من ارتفاع المقترضون من ٣.٧% إلى ٦.٣% إلا أن النسبة الأكبر وتبلغ حوالى ٢٥% لا تزال تلجأ إلى التمويل بالاستدانة من الأهل أو الأقارب أو الأصدقاء ، ويرجع ذلك إلى ادراك الفئات إلى صعوبة هذا الأمر سواء كان ذلك لعدم قدرتهم على الوصول إلى القطاع المصرفى الرسمى خاصة فى المناطق المهمشة والنائية أو عدم الاعتياد على التعامل معه، أو عدم أمتلاكهم للمستندات والضمانات المطلوبة للحصول على التمويل المصرفىاللازم من المؤسسات المالية، مما يترتب عليه لجوئهم إلى الوسائل غير الرسمية للحصول على التمويل. وهذا ما يفسر لنا محدودية نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تُعد بمثابة العمود الفقرى للاقتصاد نظراً لصعوبة الحصول على التمويل . وهذا ما يفسر لنا محدودية نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تُعد بمثابة العمود الفقرى للاقتصاد، نظراً لصعوبة الحصول على التمويل اللازم لعمليات التشغيل والإنتاج والتسويق مما يؤدى إلى اعتماد المشروعات على أرباحها المتحجزة بديلاً عن التمويل عبر قنوات الوساطة.

(ISSN: 2356 - 9492)

الفصل الثاني

واقع الشمول المالي في الدول العربية

لا تزال الدول العربية ضمن أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي ، طبقاً لتقارير صندوق النقد الدولي فإن من يمتلكوا حسابات مصرفية مع مؤسسات مالية يمثلوا ١٨% من السكان ، وتنخفض هذه النسبة إلى ١٣% عند النساء(١٣).

وبنظره متفحصة في الواقع الداخلي للدول العربية نجد أن هناك زيادة ملحوظة في ملكية الحسابات للذكور والإناث بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ في معظم الدول العربية ماعدا دولتي الأردن والكويت، ففي عام ٢٠١٤ كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة والبحرين، والكويت بحوالي ٨٣% ، ٨٢% ، ٧٣% ، على التوالي ، في المقابل سجل الشمول المالي نسباً منخفضة في اليمن ، والعراق ، ومصر بحوالي ٦% ، و ١١% ، و ١٤% على التوالي، ومنذ عام ٢٠١١ سجلت ملكية الحسابات في المناطق النائية نسباً منخفضة في معظم الدول العربية ، ٨.٧% في جيبوتي ، و ٧.٦% في العراق ، و ٥.٢% في مصر والسودان.

ويعود سبب استمرار فجوة ملكية الحسابات بحسب الجنس إلى امتلاك الذكور حسابات ضعف ما تمتلكه النساء تقريباً في غالبية الدول العربية وتظهر هذه الفجوة بشكل بارز في اليمن والأردن، والسودان، والعراق، ومصر أنظر الجدول رقم (١).

– أنظر : محمد محمد احمد باغة ، مدخل استراتيجى لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالى ، الناشر جمعية إدارة الأعمال العربية ، مجلة إدارة الأعمال العدد ١٦١، ٢٠١٨، ص١٤.

١٣) تقرير صندوق النقد الدولى عن الشمول المالى ، ٢٠١٣ ، ص ٣٩ وما بعدها.

الجدول 1: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن الـ15 عاماً

	المجموع		ذكور		إناث	
	2011	2014	2011	2014	2011	2014
الجزائر	33.3	50.5	46.1	60.9	20.4	40.1
البحرين	64.5	81.9	79.0	90.2	48.8	66.7
جيبوتي	12.3	غ.م.	16.6	غ.م.	8.8	غ.م.
مصر	9.7	13.7	12.8	18.0	6.5	9.2
العراق	10.6	11.0	13.5	14.6	7.5	7.4
الأردن	25.5	24.6	33.7	33.3	17.4	15.5
الكويت	86.8	72.9	92.7	79.3	79.6	64.0
لبنان	37.0	46.9	49.4	62.4	25.9	32.9
موريتانيا	17.5	20.4	23.3	22.2	12.1	18.8
المغرب	39.1	غ.م.	52.0	غ.م.	26.7	غ.م.
عمان	73.6	غ.م.	83.7	غ.م.	63.5	غ.م.
قطر	65.9	غ.م.	68.6	غ.م.	61.6	غ.م.
السعودية	46.4	69.4	72.7	75.3	15.2	61.1
الصومال	غ.م.	7.9	غ.م.	9.6	غ.م.	6.0
السودان	6.9	15.3	9.4	20.2	4.4	10.0
سوريا	23.3	غ.م.	26.8	غ.م.	19.6	غ.م.
تونس	غ.م.	27.3	غ.م.	34.1	غ.م.	20.5
الإمارات العربية المتحدة	59.7	83.2	68.8	89.8	47.2	66.3
فلسطين	19.4	24.2	28.7	27.3	10.2	21.2
اليمن	3.7	6.4	6.4	11.4	1.1	1.7

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014.

ومما هو جدير بالذكر أن العلاقة بين الإقصاء المالي ومستوى الدخل لا تزال واضحة ومؤثرة أيضًا ، حيث إن ملكية الحسابات لأغنى شرائح المجتمع أعلى بكثير من ملكية الحسابات لأفقر شرائح المجتمع في جميع البلدان العربية.

ويظهر جدول (٢) نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية ، ومن قراءة الأرقام نجد أن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية في المنطقة العربية منخفض بشكل عام ، ولكن تتفاوت هذه النسب من دولة لأخرى فنجد أن الاقتراض

(ISSN: 2356 - 9492)

منخفض جداً في الدول الأقل نمواً مثل اليمن والصومال، بينما هو مرتفع في البحرين ولبنان والإمارات العربية المتحدة.

والجدير بالذكر أن في جميع الدول العربية باستثناء الجزائر واليمن ، تزيد نسبة المقترضين الذكور على نسبة المقترضين الإناث ، مما يفسر بأن النساء تعاني من الإقصاء المالي أكثر من الرجال وبالتالي تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول والتمكين الاقتصادي.

الجدول 2: نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في العام 2014

	مجموع	ذكور	إناث	أفقر 40 %	أغنى 60 %
الجزائر	2.2	1.3	3.0	1.1	3.0
البحرين	21.3	24.6	15.5	20.2	22.1
جيبوتي*	4.5	5.3	3.8	2.3	5.9
مصر	6.3	7.6	4.9	5.8	6.6
العراق	4.2	6.1	2.3	2.6	5.1
الأردن	13.6	16.7	10.3	10.8	15.4
الكويت	14.1	14.5	13.5	12.8	14.9
لبنان	15.6	20.8	10.9	12.5	17.5
موريتانيا	7.7	8.3	7.1	5.1	9.4
المغرب*	4.3	5.0	3.6	3.2	5.1
عمان*	9.2	12.2	6.2	9.8	8.8
قطر*	12.6	14.2	9.8	8.7	16.1
السعودية	12.2	16.8	5.7	9.0	14.5
الصومال	2.0	2.7	1.4	2.1	2.0
السودان	4.2	5.0	3.4	3.3	4.8
سوريا*	13.1	14.7	11.5	12.4	13.7
تونس	8.0	9.9	6.2	4.9	10.1
الإمارات العربية المتحدة	15.4	18.1	8.6	13.6	16.7
فلسطين	4.2	5.7	2.8	2.6	5.3
اليمن	0.4	0.4	0.4	0.2	0.6

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014. * أرقام 2011.

(ISSN: 2356 - 9492)

ويظهر جدول (٣) نسبة الإقراض الرسمي والإقراض غير الرسمي ، وعند قراءة الأرقام نجد أن نسبة الإقراض غير الرسمي (من العائلة والأصدقاء) مرتفعة وهذا مؤشر على أن هناك قصور في المؤسسات المالية والنقدية الرسمية ، وأنها لا تقوم بدورها على أكمل وجه.

جدول 3: الإقتراض بحسب مصدر التمويل، 2014

	المؤسسات المالية	الإقراض غير الرسمي الخاص	العائلة / الأصدقاء
الجزائر	2.2	1.5	13.2
البحرين	21.3	13.3	36.4
جيبوتي*	4.5	4.8	18.3
مصر	6.3	2.5	21.5
العراق	4.2	19.8	48.2
الأردن	13.6	1.1	17.4
الكويت	14.1	12.0	30.2
لبنان	15.6	4.4	12.9
موريتانيا	7.7	5.1	29.8
المغرب*	4.3	1.9	40.9
عمان*	9.2	6.6	33.1
قطر*	12.6	8.9	30.6
السعودية	12.2	18.3	37.3
الصومال	2.0	9.3	40.7
السودان	4.2	1.6	38.0
سوريا*	13.1	16.9	20.1
تونس	8.0	3.3	16.1
الإمارات العربية المتحدة	15.4	5.9	28.5
فلسطين	4.2	8.5	25.7
اليمن	0.4	15.0	51.7

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014. * أرقام 2011.

المبحث الأول

الشمول المالي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر تحقيق التنمية المستدامة من أهم استراتيجيات الشمول المالي وذلك من خلال تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي ، هو تنمية مستدامة لقطاع التمويل والحصول على خدمات مالية رسمية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر وتمويل المشروعات الجديدة ، ويمكن أن تساعد القطاعات محدودة الدخل وخاصة في المناطق النائية وتتفاوت نسب التمويل في كل دولة مقارنة بالناتج القومي لها كما هو موضح بالرسم البياني رقم (١)

رسم بياني 1 : الائتمان المحلي المقدم من القطاع المالي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: البنك الدولي، 2014.

يُعد الحصول على التمويل من أكبر التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في المنطقة، حيث إن ٦٣% من تلك المشروعات لا تحصل على التمويل وبحسب مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، تبلغ فجوة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية بين ١٦٠ -١٨٠ مليار دولار ، بالإضافة إلى ذلك أظهرت دراسة مشتركة بين اتحاد المصارف العربية والبنك الدولي أن ٨% فقط من التمويل المقدم من القطاع المصرفي العربي في عام ٢٠١١ ذهب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتفاوت النسب بين الدول العربية حيث بلغت نسبة

(ISSN: 2356 - 9492)

التمويل في الجزائر ٢٤% من مجمل محفظة التمويل المصرفي عام ٢٠١١، و ٢٠% في اليمن ، ١٦% في لبنان ، مقابل ٥% في مصر ، و ٢% في دول الخليج.

رسم بياني 2: نسبة البالغين الذين اقترضوا المال لبدء أو تشغيل أو توسيع عمل تجاري، 2014

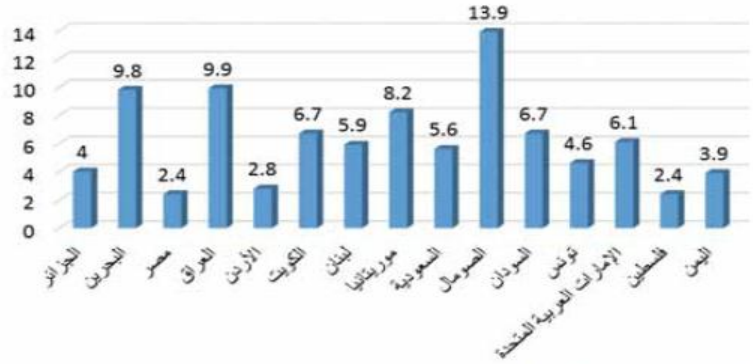

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014.

المبحث الثاني

دور البنية التحتية المالية في تعزيز الشمول المالي العربي

انتشار خدمات البنية التحتية المالية:

هناك مجموعة من المؤشرات المهمة لقياس الشمول المالي ، والتعرف على مدى انتشار خدمات البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، فعلى سبيل المثال انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي ، وأنظمة الدفع والتسوية ، ونقاط البيع، والعمليات المصرفية الالكترونية ، ومدى استخدام التكنولوجيا مثل استخدام الهواتف المحمولة في إجراء عمليات التحويلات المالية.

تعتبر النظم الكفء للبنية التحتية للقطاع المصرفي ، من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحسين كفاءة وصول التمويل والخدمات المالية والمصرفية إلى مختلف فئات وقطاعات المجتمع ، ويجب بذل مزيد من الاهتمام لتطوير هذه النظم في الاقتصاديات العربية.

انتشار الخدمات المالية الرقمية في الاقتصاديات العربية:

مما لا شك فيه أن ثورة التكنولوجيا التي يشهدها العصر الحديث لها تأثيرها على الخدمات المصرفية، وتمثل فرصًا لتحسين الوصول للتمويل والائتمان بتكاليف أقل؛ ومع انتشار استخدام الهاتف المحمول وانتشار شبكاته وتغطيته لمعظم المناطق في مقابل محدودية التوسع في الخدمات المصرفية وعدم وصولها إلى المناطق النائية،

(ISSN: 2356 - 9492)

ومع ذلك لا يزال انتشار خدمات الصيرفة عبر الهاتف المحمول في مراحله الأولى في الاقتصاديات العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى[١٤].

وقد تزايد حجم معاملات السداد غير النقدي في مختلف دول العالم ، ووفقاً لتقرير المدفوعات العالمية لعام ٢٠١٦، فقد زاد حجم المعاملات غير النقدية على المستوى العالمي في ٢٠١٤ بنسبة سنوية ٨.٩% ليبلغ ٣٨٧.٣ مليار معاملة مرتفعاً من ٢٨٢.١ مليار معاملة في عام ٢٠١٠، وتتركز معظم هذه الزيادة في منطقة شرق آسيا (تحديداً الصين) بنسبة نمو بلغت ٣١.٥% ، أما عن معدل النمو في الاقتصاديات العربية فقد بلغ ١٢.٣%[١٥].

وتعتمد المجتمعات العربية على النقدية بشكل كبير ؛ حيث ورد بتقرير البنك الدولي أن نسبة المعاملات غير النقدية للفرد الواحد داخل الدول العربية هى الأدنى بين المجموعات الإقليمية، ومن المتوقع أن يتسع نطاق الشمول المالي على المدى الطويل في الاقتصاديات العربية عن طريق استخدام الخدمات المالية الرقمية ، واعتماد برامج الدفع الخاصة بالحكومة الالكترونية.

ويتمحور دور البنوك المركزية كجهات إشرافية ورقابية في تعزيز الشمول المالي، في توفير البيئة القانونية التي تُدعم الشمول المالي ، وتسمح بالتوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية المختلفة بصور مبتكرة، وقد وفرت التكنولوجيا الرقمية العديد من الفرص في تقديم الخدمات المالية بصورة جديدة وميسرة وبتكلفة قليلة مثل أجهزة الصراف الآلي والهواتف المحمولة.

---

١٤) محمد يسر برنية، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية فى الول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، ٢٠١٢، ص ٢٣ وما بعدها.

١٥) Capgemini and BNP Paribas, World Payments Report 2016, 2016, p. 6

الفصل الثالث

أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة

يقصد بالتنمية المستدامة : التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[١٦] وقد اعتنقت العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء مفهوم التنمية المستدامة، وتطور تصور هذا المفهوم مع مرور الزمن، إذ أنه كان سابقاً يركز على البعد البيئي وأصبح حالياً يركز على التنمية المستدامة بوصفها عملية تشتمل على أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية.

وقد ركزت التعاريف الحديثة بصورة أوضح على ثلاث ركائز للاستدامة وهى اقتصادية وبيئية واجتماعية، وهذه الركائز تبرز الحاجة إلى أن يؤخذ بالحسبان ليس الناحية البيئية للاستدامة، أو حتى النواحي البيئية والاقتصادية لها، بل أيضاً نواحيها الاجتماعية[١٧].

تقوم التنمية المستدامة على أساس الاستفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة بأنواعها المختلفة ، لضمان استمرار التنمية بما يخدم آمال وتطلعات السكان بعدالة، وبدون هدر للموارد على حساب الأجيال القادمة.

تسعى التنمية المستدامة إلى الكفاءة الاقتصادية، حيث تتطلب التكامل بين الاحتياجات المختلفة للأفراد، فهى عملية ديناميكية من حيث استخدام الموارد المختلفة.

---

١٦) نوزاد عبدالرحمن الهيتى، التنمية المستدامة فى المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية.شؤون عربية ، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة ، ع ١٢٥، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٣.

١٧) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم، التنمية المستدامه فى عالم دائم التغير ، واشنطن ، ٢٠٠٣.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الأول

مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية

يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات ، وسأقوم باستخدام هذه المؤشرات بتحليل لواقع التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية:

أولاً : نصيب الفرد من الناتج المحلي:

هذا المؤشر مع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً ، ولكنه يمثل عنصراً مهماً لا ينبغي إهماله، وتوضح البيانات المتعلقة بنصيب الفرد في الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي أنه منخفض مقارنة مع نصيب الفرد على الصعيد الدولي، مع العلم أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس واحد فيوجد اختلاف نسبي فيزيد في بعض الدول مثل (الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، السعودية، عُمان ، ليبيا ، لبنان ، تونس) ويشكل سكانها نحو ١٩% من إجمالي سكان الوطن العربي ، ويتباين متوسط نصيب الفرد من الناتج في دول هذه المجموعة ، حيث يتراوح في كل من قطر والإمارات والكويت والبحرين ، بين حوالي ٣٢١١٦ دولار في قطر، ونحو ١٣٩٢٩ دولار في البحرين، ويتراوح في باقى دول المجموعة بين حوالي ٩٤٦٠ دولار في السعوية وحوالى ٢٧٢٠ دولار في تونس[١٨].

ثانياً: نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد بهذا المؤشر نسبة الإنفاق على الأصول الإنتاجية في الاقتصاد إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ويقيس المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج، وتشير التقديرات إلى

[١٨]) صندوق النقد العربى وآخرون: التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠١٤، أبوظبى ، ٢٠١٤ ، ص ١٦.

انخفاض هذا المؤشر فخلال الفترة من (١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣) انخفض المؤشر من(٢١.٩% إلى ٢٠.٥ %)[١٩] وخلال الفترة من (٢٠٠٣وحتى ٢٠١٧) انخفض من ٢٠.٥% إلى ٢٠.١%)[٢٠] مع تفاوت هذه النسبة بين الدول العربية المختلفة.

ثالثاً: مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويربط المؤشر الدين بقاعدة الموارد، مما يوضح مدى قدرة البلد على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات بقصد تعزيز القدرة على السداد.

وتتفاوت الدول العربية المدينة فيما بينها فيما يتعلق بهذا المؤشر ما بين ١٧٨.٢% في موريتانيا كحد أقصى ، و ١٧.٢% كحد أدنى في سلطنة عُمان[٢١].

ومما هو جدير بالذكر ، فإن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ما هى إلا أداة من الأدوات المتاحة لقياس المديونية، وهى لا تأخذ بالاعتبار الشروط التساهلسة للدين الخارجي ، المسألة التي ينتج عنها فرق في عبء خدمة الدين.

رابعاً : معدل البطالة:

يشمل هذا المؤشر جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة، كما أن وضع البطالة في المنطقة العربية خصوصاً الدول غير النفطية، سيظل مصدراً للقلق ، ذلك لأن معدلات

---

١٩) المرجع السابق.

٢٠) المرجع السابق

٢١) **Economist Intelligence Unit (EIU), Country Risk Service. http://www.eiu.com**

(ISSN: 2356 - 9492)

البطالة الحقيقية أعلى بكثير من الأرقام المعلن عنها، وبما أن معظم السكان العرب هم من الشباب عموماً، فإن القوى العاملة تزداد بمعدلات أكبر من السكان حيث يقدر معدل نموها السنوي بنحو ٣.٤% خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٢، مقارنة بمعدل النمو السنوي للسكان البالغ حوالي ٢.٤% خلال الفترة ذاتها، وقد نما معدل القوى العاملة بمستوى أعلى من معدل نمو الوظائف المقدر بنحو ٢.٥% في الدول العربية، فارتفعت معدلات البطالة التي تخطت ١٠% في العديد من الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي.

وانتشرت البطالة بدرجات متزايدة بين الداخلين الجدد لسوق العمل خاصة من خريجي التعليم العالي وبنسبة أكبر بين الإناث، وتصل معدلات البطالة بين الإناث إلى ضعف مستواها بين الذكور في معظم الدول العربية، ويشير ذلك إلى عدم قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد الذين يقدر عددهم بحوالي ٤٧ مليون طالب عمل بحلول عام ٢٠١٠، عوضاً عن تطلع الدول العربية لتخفيض معدلات البطالة من خلال استيعاب العاطلين عن العمل الحاليين في سوق العمل أيضاً(٢٢).

٢٢) صندوق النقد العربى وآخرون : التقرير الاقتصادى الموحد لعام ٢٠٠٤، مرجع سابق ، ص ٣٤.

المبحث الثاني

الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يمثل الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك على النحو التالي(٢٣):

- الشمول المالي والقضاء على الفقر : طبقاً لتقارير البنك الدولي ، هناك أكثر من ٧٠٠ مليون شخص يعيشون بأقل من ١.٩٠ دولار يومياً، فضلاً عن أن فرص حصولهم على الخدمات المالية تكاد تكون منعدمة، مما يجعل من الصعب عليهم تسيير حياتهم الاقتصادية ، وتشير قاعدة البيانات العالمية (Findex2015) ،إلى أن من بين ٦٦% من البالغين الأثرياء في جميع دول العالم ٦٠% منهم يملكون حسابات رسمية مصرفية، في حين أن الـ ٥٤% من البالغين الفقراء، ٤٠% منهم ليس لهم حسابات مصرفية، هذه الفجوة تعكس جيداً عدم وصول الخدمات المالية التي من شأنها أن تخلق ما يسمى بدوامة الفقر.
- من ضمن الخدمات المالية التي قدمها نظام الشمول المالي هى خدمة الادخار، وعندما تتوفر هذه الخدمة للأفراد تساعدهم على زيادة مقدرتهم في مواجهة الأزمات المالية ، وتعمل على تنظيم استهلاكهم ، فضلاً عن قدرتهم على حيازة الأصول الإنتاجية.

---

٢٣) أنظر كلاً من :

- عبدالمنعم أحمد شكرى، التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٤.
- مريم أحمد مصطفى ، احمد إحسان حفظى: قضايا التنمية فى الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، ٢٠٠١، ص ١٩٢ وما بعدها.

(ISSN: 2356 - 9492)

- يساهم الشمول المالي في الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي : وفقاً لتقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO 2015)، هناك حوالي ٧٩٥ مليون شخص يعانون من نقص الغذاء على الصعيد العالمي، وهؤلاء الأشخاص معظمهم يعيش في المناطق النائية البعيدة عن التغطية المصرفية، مما يقلل من فرص حصولهم على الخدمات المصرفية المختلفة مثل الائتمان والتأمين على محاصيلهم الزراعية، ويحد من قدرتهم على زيادة استثماراتهم الزراعية.

وبلا شك فالشمول المالي قد لعب دورًا جوهريًا في زيادة الاستثمار الزراعي ، من خلال توفير خدمة التأمين ضد الكوارث مثل :(الفيضانات ، والسيول ، والجفاف)، ومكن هؤلاء الأفراد من ادرخار أرباحهم ، مما يساعدهم في المستقبل على تلبية احتياجاتهم الرأسمالية من معدات زراعية وبذور ...إلخ، فضلاً عن ذلك فقد ساهمت الخدمات المالية الرقمية ، في تسهيل عملية توزيع الأجور والإعانات على المزارعين.

- يساهم الشمول المالي بلا شك في تحسين مستوى الصحة وذلك من خلال مجموعة الخدمات التي يقدمها فمثلاً: خدمة الادخار تساعد الأفراد على إدارة نفقاتهم الطبية سواء المخطط لها أو غير المخطط لها ، وخدمة التأمين تجعل الأفراد في حالة استقرار وعدم قلق أو خوف من المستقبل وما تقوم به الحكومة المصرية الآن بناءً على توجيهات رئيس الجمهورية من تعميم خدمة التأمين الصحي الشامل على كافة أنحاء الجمهورية لهو خير مثال لتطبيق الشمول المالي في قطاع كبير وحساس يهم كافة أفراد المجتمع، وطبقاً لتقارير البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية فإن من أسباب بقاء الأشخاص في

دوامة الفقر في الدول النامية ، هى المدفوعات النقدية المنفقة على الرعاية الصحية ، التي تستوعب كامل مدخراتهم ودخولهم في معظم الأحيان.

- الشمول المالي له مردود ليس ضئيلًا على العملية التعليمية ، حيث أثبتت الإحصائيات أن هناك حوالي ٥٧ مليون طفل في سن التعليم الأساسي غير ملتحقين بالعملية التعليمية ، وهناك ارتباط وثيق بين جودة العملية التعليمية من جانب وقدرة الأسر على الاستثمار في فرص التعليم من جانب آخر (العلاقة طردية)، وأيضًا يرتبط النمو الاقتصادي برأس المال البشري ، فكلما كان رأس المال البشري مدرب بشكل كفء كلما ساعد ذلك على ارتفاع مستويات التنمية ، وعلى النقيض فإن ضعف الأداء التربوي من شأنه أن يحد من التنمية. والمردود الإيجابي للشمول المالي على العملية التعليمية يتمثل في أن خدمة الادخار تساعد الأفراد على إدارة نفقات التعليم، وأكدت بعض الدراسات بأن هناك زيادة بنسبة ٢٠% في الإنفاق على التعليم للأسر التي تمكنت من فتح حسابات مصرفية ، وإن خدمة القروض الصغيرة ذات الآجال القصيرة ، قد ساعدت الأسر على دفع نفقات التعليم.
- يساعد الشمول المالي على زيادة النمو الاقتصادي، فالحرمان المالي لطائفة من الأفراد داخل المجتمع له آثاره السلبية على النمو الاقتصادي، فلا تزال هناك فجوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء في الحصول على التعليم والصحة في الدول النامية، ويتيح الشمول المالي لهذه الفئات الوصول للخدمات والمنتجات المالية مثل : تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل المشروعات المنتجة، ومع التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة ساعد استخدام هذه التكنولوجيا مثل الهاتف المحمول في تحسين وصول الخدمات المالية للمناطق النائية التي لا تتوافر بها فروع رسمية للمؤسسات المالية مما يمكن الأفراد من الاستفادة من الخدمات المالية.

(ISSN: 2356 - 9492)

أهمية تكوين رأس المال لتحقيق التنمية الاقتصادية:

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي، وقد ركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة النسبية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال ومعدل نمو الناتج القومي، حيث إن كليهما يمثلا متغيرين استراتيجيين في تحقيق هدف التنمية، الذي يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم، وأن البلاد النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمارها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي ، وذلك أسوة بما فعلته الدول الصناعية المتقدمة، التي كانت يوماً ما دولاً زراعية، فيجب على الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في مسيرتها في طريق النمو الاقتصادي، وغدا هذا الاعتقاد حقيقة مسلم بها وأصبحت المشكلة في كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة(٢٤).

وقد أشار " روسو" في نظريته عن مراحل النمو إلى أنه لكي تصل الدول النامية إلى مرحلة الانطلاق لابد وأن ترفع معدل تكوين رأس المال، لكي تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة إلى ١٠% من ناتجها القومي.

وكذلك أكد " آرثر لويس" أن نجاح عملية التنمية يتوقف على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي(٢٥) .

---

٢٤) مها نصر الدين حماد فضل ، دور القطاع المصرفى فى التنمية الاقتصادية : دراسة حالة ولاية جنوب كردفان للفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠١٥م ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم درمان الاسلامية، ٢٠١٧ ، ص٥٨.

٢٥) المرجع السابق ، ص ٥٨.

ومما لا شك فيه أن عملية الشمول المالي تهدف إلى زيادة مقدرة الاقتصاد على الادخار، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية ، مما يؤدى في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي ، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الثالث

متطلبات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

مما لا شك فيه أن توسيع نطاق الشمول المالي في الدول العربية، لهو متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية ، ففى ضوء الحاجة الكبيرة لتطوير استراتيجيات تحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولية الذي يساعد على مواجهة تحديات البطالة ، ويعزز من العدالة الاجتماعية[٢٦] ، يكون الشمول المالي على رأسها ، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية قد بدأت برسم سياسات ووضع خطط وبرامج لتحقيق أهم المتطلبات التي يجب التركيز عليها والمتمثلة في :

- يجب على الحكومات وضع أطر تنظيمية ومؤسسية سليمة، مع توفير المعلومات، واعتماد تدابير مباشرة، كتقديم الإعانات وفرض شروط إلزامية تضمن تحقيق الشمول المالى[٢٧].
- العمل على تطوير القوانين والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية[٢٨].
- الاهتمام بالتثقيف المالي ونشره بين كافة طوائف المجتمع، مع وضع برامج لتدريب الأفراد على استخدام الخدمات المالية من خلال القنوات والمؤسسات الرسمية.

---

٢٦) إتحاد هيئات الاوراق المالية العربية، الخطة الاستراتيجية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية ٢٠١٦–٢٠٢٠، دبى ، ص١٨.

٢٧) مجلس التجارة والتنمية ، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يسهل إبراز أثر التحويلات المالية ، التمكين الاقتصادى للنساء والشباب، مذكرة من أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارى والتنمية، نوفمبر ٢٠١٤، ص ٢٣.

٢٨) المرجع السابق.

- دراسة معوقات الشمول المالي ومن أهمها الفجوة بين العرض والطلب – الخدمات المالية - مع وضع استراتيجية وطنية لإزالة تلك المعوقات.
- المشاركة الجادة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتوفير بنية مالية تحتية قوية ، مع إتاحة الخدمات والمنتجات المالية[٢٩].
- العمل على توسيع نطاق شبكة الانترنت وتوفيرها في المناطق النائية ، وذلك يعمل على تسهيل عملية وصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية للفئات المحرومة من الخدمات المالية ، مما يمكنهم من الادخار ، والحصول على الائتمان، فضلاً عن توفير كافة الخدمات الأخرى مثل التأمين وتحويل الأموال، مما ينعكس إيجابياً على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية[٣٠].
- النظر في احتياجات كافة فئات المجتمع، والعمل على ابتكار منتجات مالية تتناسب مع هذه الاحتياجات مع تطوير للخدمات المالية من خلال تصميم خدمات ترتكز على احتياجات المجتمع ومتطلباته.
- تعزيز التنافسية بين مقدمي الخدمات المالية والمصرفية، بما يمكن المستهدفين من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وتكاليف معقولة وبشفافية.
- لا يمكن إنكار دور المشروعات الصغيرة في دفع عملية التنمية الاقتصادية ، فيجب احتواء تلك المشروعات ضمن النظام المالي الرسمي، مع توفير كافة الخدمات المالية ، وبالأخص الائتمان ، مما ينعكس على زيادة حجم المدخرات الوطنية ، وتوفير الائتمان الضروري للتنمية الاقتصادية.
- ضرورة التعاون بين المؤسسات المالية الدولية ، حيث إن معظم الدول العربية لم تصل لدرجة عالية في الارتقاء بالشمول المالي وتطبيقه كما ينبغي،

---

٢٩) موسى عبدالعزيز شحاته، وآخرون : التوجه الإستراتيجى للإستقرار المالى والإجتماعى، مجلة إتحاد المصارف العربية ، العدد ٤٣٢، نوفمبر ٢٠١٦، ص٧٩.

٣٠) مجموعة البنك الدولى، العوائد الرقمية ، عرض عام، تقرير عن التنمية فى العالم ، ٢٠١٦، ص ١٢.

(ISSN: 2356 - 9492)

فلابد من الاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة التي تخطت مراحل متقدمة نحو تطبيق الشمول المالي.

- هناك الكثير من الأفراد أو المؤسسات قد يمتنعون عن التعامل مع القنوات المالية الرسمية لأسباب أيدلوجية أو دينية فيجب العمل على هذه النقطة ، وتوفير الخدمات المالية الإسلامية ضمن نشاط المؤسسات المالية الرسمية وذلك لجذب كافة طوائف المجتمع العربي على اختلاف انتماءاته وتوجهاته.
- الاهتمام بتوفير الخدمات المالية لكافة المشروعات الصغيرة وبالأخص المشروعات المنزلية لفئة النساء ، بما يشجعهم على تطوير مشاريعهن ، وزيادة الإنتاجية ، والمشاركة في التنمية الاقتصادية[٣١].

[٣١] **) K. Mlambo Financial Inclusion and Regulation: Trade OFFS and Synergies in developing countries. P 15.**

الخـــاتـــمـــة:

يُعد الشمول المالي ركيزة أساسية من ركائز تحقيق التنمية المستدامة، فانتشار الخدمات المالية والمصرفية ، ووصولها لمختلف فئات المجتمع وخاصة أصحاب الدخول المتدنية ومحدودي الدخل، حيث يساهم في مكافحة الفقر والجوع، والحد من البطالة بتوفير فرص العمل ، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتعزيز العدالة الاجتماعية ، وتعميم الرعاية الصحية والتعليم ، وتحقيق الرفاهية ، مما ينتج عنه في النهاية تحقيق التنمية المستدامة ، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد أهمية تلك الركيزة من خلال النقاط التالية:

- الشمول المالي، يدعم الجهود التي تقوم بها الدول لتطوير البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار، وتحقيق الاستدامة المالية لمواجهة تحديات البطالة، خاصة أن تعزيز الشمول المالي، ينعكس إيجابيًا بين الشباب، بالإضافة إلى تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته وتقوية دوره في خدمة مساعي النمو الاقتصادي الشامل.

- الشمول المالي، سبب رئيسي للنمو الاقتصادي للدولة، ويعمل على تحقيق الاستقرار المالي، فالحالة الاقتصادية للدولة لن تتحسن، في ظل وجود عدد كبير من الأفراد والمؤسسات مستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي.

- يضمن الشمول المالي، قيام المؤسسات المالية بتطوير منتجاتها، والمنافسة بينهم لتقديم منتجات مالية منخفضة التكلفة وسهل الحصول عليها كما تراعي مصلحة المستهلك.

(ISSN: 2356 - 9492)

- الشمول المالي، يهتم بشرائح كبيرة في المجتمع، وخاصة الشرائح المهمشة أو التي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، مثل الفقراء، ومحدودي الدخل، وخاصة المرأة، وأصحاب المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، ومتناهية الصغر، والأطفال، والشباب وغيرهم.

- الشمول المالي، يضمن أن تحصل كل الفئات على منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم، مما يؤدي لارتفاع مستوي المعيشة، وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد وللدولة.

- الشمول المالي، يعني قيام المؤسسات المالية والمصرفية بتقديم خدمات مالية مناسبة، مع حماية المستهلك، وأن يحصل العميل علي معاملة عادلة وشفافة وعلي الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة، و تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية، و توفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل، والاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حرص.

- يلعب الشمول المالي، دورا رئيسيا في مواجهة تحديات الفقر والبطالة والتنمية، ويمثل حلقة مهمة لتوليد فرص العمل والتخفيف من تأثير التقلبات الاقتصادية والمالية.

- الشمول المالي، يدعم الجهود التي تقوم بها الدول العربية لتطوير البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار، وتحقيق الاستدامة المالية لمواجهة تحديات البطالة، خاصة أن تعزيز الشمول المالي، ينعكس إيجابيا بين الشباب.

- الشمول المالي، يعمل على تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته وتقوية دوره في خدمة مساعي النمو الاقتصادي الشامل.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تم الوصول لمجموعة من النتائج تتمثل في :

- من قراءة الأرقام نجد أن هناك تفاوت واضح بين الدول العربية فيما يخص تعميم الخدمات المالية الرسمية وتقديمها لكافة فئات المجتمع، حيث سجلت كل من البحرين ، والإمارات، والسعودية ، والكويت ، نسب مقبولة في بعض مؤشرات الشمول المالي ، على عكس بعض الدول الأخرى.
- تتسم كافة الدول العربية بضعف مستوى التمويل الرسمي، وعدم التكافؤ بين الجنسين في الحصول عليه، ومحدودية الاهتمام بأنظمة وأساليب الدفع المالي الالكتروني.
- من شأن الشمول المالي وتوسيع انتشار الخدمات المالية ، المساهمة في زيادة الثقة في النظام المالي والمصرفي الرسمي ، وتعزيز شفافية المعاملات المالية.

(ISSN: 2356 - 9492)

التوصيات:

- العمل على تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي والنقدي خاصة في المناطق النائية، والعمل على ابتكار أنظمة جديدة للضمانات وتسهيلها ، وتطوير نظم الدفع والعمليات المصرفية الالكترونية.
- نشر الوعي الائتماني وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني وتوزيعها على كافة المناطق.
- صياغة قواعد قانونية تسهل إجراءات المعاملات المصرفية تتواكب مع التقدم التكنولوجي وتتمتع بالوضوح والشفافية.
- العمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير كافة الخدمات المالية لها بصورة واضحة وبسيطة وميسرة.
- تيسير الوصول للخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فاعلية عن طريق تقديم الخدمات المالية الرقمية ، والدفع الالكتروني.
- دمج قنوات التمويل غير الرسمية داخل مظلة النظام المصرفي وإخضاعها لرقابة البنوك المركزية.
- التوسع في الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية والنقدية وبالأخص في المناطق النائية ، وذلك من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، وابتكار نقاط وصول للخدمات المصرفية وتطويرها مثل وكلاء المصارف، الصراف الآلي ، والهاتف البنكي.
- تطوير وتنويع الخدمات النقدية والمالية ، والعمل على تقديم خدمات جديدة ومبتكرة ، وذات تكلفة منخفضة.

- توفير الحماية المالية للمستهلك عن طريق توعيته بكافة حقوقه وواجباته ، وأيضًا المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية.
- توسيع نطاق العمليات المالية والنقدية الإسلامية حيث ستكون دفعة قوية للشمول المالي ، حيث إن هناك الكثير من الأفراد والمؤسسات داخل نطاق الوطن العربي يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

(ISSN: 2356 - 9492)

المراجع

المراجع العربية:

- أشرف عمر عبدالقادر ، وأخرين : دور التقنية المحترفية فى نشر الشمول المالى : دراسة حالة ولاية الجزيرة، مجلة المصرفى ، بنك السودان المركزى ٢٠١٧ .
- صبرى نوفل ، الشمول المالى فى مصر وبعض الدول العربية، مقال ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، ع ٦٦٧، ٢٠١٨.
- عبدالمنعم أحمد شكرى، التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، القاهرة، ٢٠٠٠.
- محمد محمد أحمد باغة ، مدخل استراتيجى لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالى ، الناشر جمعية إدارة الأعمال العربية ، مجلة إدارة الأعمال العدد ١٦١، ٢٠١٨.
- محمد يسر برنية، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية فى الدول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، ٢٠١٢.
- مريم أحمد مصطفى ، أحمد إحسان حفظي قضايا التنمية فى الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، ٢٠٠١.
- مها نصر الدين حماد فضل ، دور القطاع المصرفى فى التنمية الاقتصادية : دراسة حالة ولاية جنوب كردفان للفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠١٥م ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم درمان الإسلامية ٢٠١٧.
- موسى عبدالعزيز شحاتة، وآخرون : التوجه الإستراتيجى للاستقرار المالى والاجتماعي مجلة إتحاد المصارف العربية ، العدد ٤٣٢، نوفمبر ٢٠١٦.
- نورين مجدى الأمين ، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول ، مجلة المصرفي الناشر بنك السودان المركزى، العدد ٧٧، سنة ٢٠١٥.

- نوزاد عبدالرحمن الهيتى، التنمية المستدامة فى المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية.شؤون عربية ، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة ، ع ١٢٥، ٢٠٠٦ .

التقارير والدوريات:

- إتحاد هيئات الاوراق المالية العربية، الخطة الاستراتيجية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية ٢٠١٦- ٢٠٢٠، دبى.
- مجلس التجارة والتنمية ، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يسهل إبراز أثر التحويلات المالية ، التمكين الاقتصادى للنساء والشباب، مذكرة من أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارى والتنمية، نوفمبر ٢٠١٤.
- مجموعة البنك الدولى، العوائد الرقمية ، عرض عام، تقرير عن التنمية فى العالم ، ٢٠١٦.
- تقرير الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مركز البحوث المالية والمصرفية، " الشمول المالى : وجهة نظر مصرفية " الناشر مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، مج١٩ ، ع ١ ،٢٠١٦.
- تقرير صندوق النقد الدولى عن الشمول المالى ، ٢٠١٣.

البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم، التنمية المستدامه فى عالم دائم التغير ، واشنطن ، ٢٠٠٣.

- صندوق النقد العربى وآخرون: التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠١٤، أبوظبى ، ٢٠١٤.
- صندوق النقد العربى وآخرون : التقرير الاقتصادى الموحد لعام ٢٠٠٤.

(ISSN: 2356 - 9492)

المراجع الأجنبية:

- Adeyemi Adewale Abideen, Pramanik Ataul Huq, Meera Ahmaed Kameel Mydin, The measurement Model of the Determinants of financial Exclusion among Musilm Micr-enterpreneurs in Ilorin, Nigeria, Journal of Islamic finance, Vol.1 No. 1 (2012), IIUM instititue of Islamic Banking and Finance, ISSN 2289-2117 (O)/2289-2109.

- Douglas Randall and Jennifer Chien, "8 key approaches to accelerate financial inclusion", World Bank, 2017, See Web Site: http://blogs.worldbank.org.

H R Khan: Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin Address by Shri H R Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCO , 2011, organized by the Indian.

http://ijsrm.in/special%20issue%202/3%20ijsrm.Pdf

- K. Mlambo Financial Inclusion and Regulation: Trade OFFS and Synergies in developing countries.

- Njuguna N. Financial Innovation and Monetary Policy: Challenge and Opportunities for Monetary Reform, Kampala ٢٠٠٩.

- Capgemini and BNP Paribas, World Payments Report 2016.

- World Bank, 2015, The Little Data Book on Financial Inclusion. Institute of International Finance, 2015, Financial Inclusion: A Financial Industry Perspective , Bankers Association and Indian Overseas Bank, Chennai,4 November 2011.